المطلب الثالث .
النظرية النفسية .

ركـزت هـذه النظريـة على نفسـية المجـرم ، وقـد أولـت لهـا اهتمامـاً كبيـراً باعتبارهـا هي المحـرك الاساسـي المـؤدي إلى ارتكـاب الجريمـة ، وعليـه نوظـف هـذا المطلـب للبحـث في مضـمون المدرسـة النفسـية وموقـف الفقـه منهـا في فـرعين نخصص **الفرع الأول** لمضمونها ، **والفرع الثاني** لموقف الفقه منها ، وكالآتي :-

الفرع الأول .
مضمون النظرية النفسية .

تقـوم هـذه المدرسـة على تفسـير الظـاهرة الإجراميـة باعتبارهـا تعبيـر يصـدر عـن الفـرد ؛نتيجـة لصـراعات لا شـعورية عاطفيـة ، لا تسـتطيع الأنـا أو الأنـا العليـا كبتهـا أو السـيطرة عليهـا فتظهـر بشـكل تصـرفات لا يتقبلهـا المجتمـع [١] . وقـد ركـزت المدرسـة النفسـية على دراسـة الحالـة النفسـية للمجـرم ، للتوصـل إلى التفسـير الصـحيح للسـلوك الإجرامـي ، مـن خـلال الـربط مـا بـين السـلوك الإجرامـي والاخـتلالات التي يتعـرض لهـا الجهـاز العصـبي ، ووفقـاً لمنظـور هـذه المدرسـة فـإن كـل خلـل يصـيب المـخ يـؤدي إلى إضـعاف سـيطرة الإنسـان على تصـرفاته ، وبالتـالي فـلا رقابـة للمـخ على تصـرفاته خـلال الفتـرة التي يكـون فيـه المـخ في حالـة مـن العيـب أو الخلـل نتيجـة لالتهابـات الاغشـية التي تصـيب المراكـز العليـا للمـخ مـا يدفعـه ذلـك إلى ارتكـاب الجريمـة لاتصـاف سـلوكه بالأنانيـة المفرطـة ، لعـدم سـيطرة المراكـز العليـا للمـخ على مراقبـة تصـرفاته [٢] ظهـرت

---

(١) د. علي محمد جعفر ، علم الإجرام والعقاب ، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٤١٢هـ- ١٩٩٢ م ، ص ٥٦-٥٧ .

(٢) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .

العديد من النظريات التي تضمنت الجانب النفسي لتفسير الظاهرة الإجرامية إلا أن الانظار قد وقعت على المجهود الذي بذله العالم النمساوي سيجموند فرويد بخصوص التحليل النفسي لشخصية المجرم .

قسم العالم فرويد النفس إلى ثلاثة أقسام هي : الذات ، و الأنا و الأنا العليا [1] .

١- **الذات** : ويعتبر هذا القسم المستودع الذي يضم الميول الفطرية ، والاستعدادات الموروثة ، والغرائز ، والتي تستقر في منطقة اللاشعور ، وترغب الذات دوماً إلى إخراج ميولها ورغباتها إلى حيز التنفيذ ، إذ تمثل الذات الجزء السيء من النفس .

٢- **الأنا** : هو القسم الواعي من النفس البشرية ، أي الجزء الشعوري القريب من الواقع الذي يعيشه الإنسان ، ويعمل هذا الجزء على ترويض النفس لتمكينها من التعبير عن غرائزها و مبتغياتها بشكل يتلاءم مع الاعراف والتقاليد الواقعية الاجتماعية .

٣- **الأنا العليا** : هو القسم الذي يتضمن المبادئ السامية المثالية ، التي تعبر عن عوامل الردع، التي تولدها القيم الاخلاقية والتقاليد الواقعية الاجتماعية ، فهي بمثابة الوجه الآخر للضمير الحي ،إذ تعمل الأنا العليا على مراقبة الأنا ومحاسبتها في حالة التصرف بسلوك سيء .

* وفي ضوء ما ورد فأن تفسير فرويد للجريمة لا يتعدى خيارين: **الخيار الأول** يتعلق بعجز الأنا عن الموازنة ما بين الميول والرغبات ومتطلبات القيم الاجتماعية، **والخيار الثاني** يتعلق بعجز الأنا العليا عن أداء وظيفتها المتمثلة بالرقابة والمساءلة بشكلٍ صحيح [2]، وفي الحالتين تكون الذات من دون رقابة ، ما يدفعها ذلك إلى التعبير عن رغباتها ومبتغياتها بشكلٍ يخالف

---

(١) د. فتوح عبد الله الشاذلي ، أساسيات علم الإجرام والعقاب ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٩ ص ٦٦ - ٦٧.

(٢) د. فتوح عبد الله الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

القيم الاجتماعية السائدة وقد بين العالم فرويد من خلال التحليل النفسي للسلوك الإجرامي بأنه يعبر عن خلل أو اضطراب يصيب النفس البشرية أهمها عقدة أوديب وعقدة الذنب [1] . ترتبط عقدة أوديب بالغريزة الجنسية للإنسان وبمختلف مراحل عمره ، فهي تبدأ بالنضوج عند ميل الشخص نحو الجنس الآخر ، و يتحقق ميل الطفل لأحد والديه الذي يراه هو الجنس الآخر فالولد يميل صوب والدته فيبدأ بالشعور حيال والده بالكره لكونه يشعر بأنه ينافسه في حب والده له فتميل البنت صوب والدها فتشعر بالكره حيال والدتها لكونها تشعر بأنها تنافسها في محبة والدها لها وتسمى هذه الغيرة بعقدة الكترا [2] ، فإذا لم يستطيعا التكيف مع شعور الكره فإن ذلك سيؤثر على تصرفاتهما ويعزز حب الأنا لديهما فيدفعهما إلى ارتكاب الجريمة [3] .

أما **عقدة الذنب** : فإنها تتكون عندما يرتكب الإنسان سلوك غير اجتماعي لضعف سببه ؛ عدم قدرة الأنا العليا على منعه من القيام بذلك السلوك وقد تشفى الأنا العليا من ضعفها بعد ارتكاب الجريمة ،فتقوم بتوجيه اللوم إلى الأنا والضغط عليها للشعور بالذنب ما يدفع ذلك بالمجرم إلى ارتكاب جريمة أخرى وترك الدليل بخصوصها وعدم القيام بإخفائه ، حتى تتمكن السلطات من العثور عليه و اخضاعه للعقوبة للتخلص من ألم الشعور بالذنب [4] .

وبالنسبة **لعقدة النقص** : فهي تنشأ عن نزاع كامن في اللاشعور ، تنتج عند شعور أي انسان بحاجته إلى شيء لا يستطيع توفيره أو فشله في تحقيقه ، مما يولد لديه عقدة يحاول ترميمها من خلال قيامه بارتكاب سلوك غير مشروع ؛ نتيجة لعدم تمكن الأنا أو الذات الشعورية من كبت

---

(1) د. سميرة أقرورو ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(2) د. سماح سالم سالم ، د. بهاء رزيقي علي ، أ. محمد سالم سالم ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(3) د. فتوح عبد الله الشاذلي ، مرجع سابق ، ص ٦٨.

(4) ذات المرجع ، الصفحة ذاتها .

شعور النقص الكامن في جزء اللاشعور من الدماغ ، لتعويض النقص والسيطرة عليه [1] .

الفرع الثاني .

موقف الفقه من المدرسة النفسية .

بذل العالم فرويد جهوداً كبيرة في سبيل تفسير السلوك الاجرامي وحاول من خلال دراسته اظهار العلاقة التي تربط ما بين الخلل أو المرض النفسي والسلوك الإجرامي ، وله الفضل في لفت الانتباه بخصوص العوامل النفسية ودورها في تحفيز المجرم على ارتكاب الجريمة ، إلا أنه وعلى الرغم من تلك الجهود فقد تعرضت نظريته للعديد من الانتقادات [2] لعل من أهمها ما يأتي :-

- أكتفى العالم فرويد بنتائج التحليلات النفسية التي أجراها ، إلا أن الاستاذان الويس التاسير وجورج كانغيليم قد أثبتا قصور تلك النتائج وقد أكد العالم الفرنسي الكيسيس كاريل بأن العالم فرويد قد أخفق في التمييز ما بين خواص المادة والنفس البشرية بدقة ، فإذا ما كانت خواص المادة وتركيبها تمكن الإنسان من التحكم بالأشياء التي هي فوق سطح الارض ، إلا أنها لا تمكنه من الكشف عن اسرار الانسان واحتواء ذاته .
- أصر فرويد على أن للغريزة الجنسية سيطرة كاملة على الحياة النفسية إلا إن كارول يونج يرى بأن الغريزة جنس لا يتفق مع رغبة الإنسان في العيش السعيد ، وإنما ينخفض معدل الجنس في مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات من عمره فيصير توجهه على المسائل الروحية بعيداً كل البعد عن الحوافز البيولوجية ، أما مكدوجال فقد صنف الغرائز إلى فردية وجماعية ، وجعل الغريزة الجنسية ضمن تصنيف الغريزة الاجتماعية ، أي بمعنى إنها ليست ذات أهمية في تحديد النشاط الإنساني ، أما بالنسبة للدكتورة

([1]) د. سماح سالم سالم ، د. بهاء رزيقي علي ، أ. محمد سالم سالم ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
([2]) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ١١١-١١٧ .

كارن هورني فإنها قد عارضت رأي فرويد بشأن النزاع الغريزي الذي يجعل الإنسان يعيش في صراع مستمر لعدم امكانيته من اشباع رغباته والتوفيق بينها .

- أعطى العالِم فرويد لكيان الإنسان تصوراً خاطئ ، لأن الإنسان أعقد و أدق مما تصوره ، فهو ككل لا يقبل التجزئة ، فلا يوجد هناك وسيلة تدرك ذاته وتستطيع تفسير علاقة أجزاء جسمه بالعالم الخارجي و أن التحليل النفسي لا يمكن أن يستقيم على جانب واحد من الجوانب العلمية بل يجتمع أكثر من علم في تحليل النفس البشرية وتفسيرها ، فيعطي كل جانباً تفسيراً يختلف عن التفاسير الجوانب الأخرى .
- لم تبين نظرية فرويد دور العوامل البيئة و الاجتماعية في احداث السلوك الإجرامي .
- صعوبة مواكبة تطور السلوك الاجرامي ، لتعذر فرويد عن ايجاد تفسير منطقي للخلل الكامن في منطقة اللاشعور وما هي علاقته بالسلوك الاجرامي خلال الخمس سنوات الأولى من عمر الانسان .
- ركزت النظرية على الغريزة الجنسية بصورة كبيرة في كونها تؤثر على السلوك الانساني بشكل عام والسلوك الإجرامي بشكلٍ خاص .

المبحث الثاني .
المذهب الاجتماعي .

برزت لتبريز هذا المذهب ولتفسير السلوك الإجرامي في ضوئه العديد من النظريات والتي تتمحور حول العوامل الاجتماعية باعتبارها السبب الأكيد والمباشر للسلوك الإجرامي ، و إن الجاني يرتكب الجريمة نظراً لتأثره بالعوامل الاجتماعية و مدى تأثيرها على سلوكياته الخارجية المعادية للمجتمع المحيط به ، و قد برزت العديد من النظريات والتي سنبينها تباعاً في أربعة مطالب ، إذ سنخصص المطلب الأول للبحث في نظرية التفكك الاجتماعي ، وسنبحث في المطلب الثاني في نظرية العوامل الاقتصادية ، والمطلب الثالث سيكون مخصصاً للبحث في نظرية الصراع

بين الطبقات ، و سنخصص المطلب الرابع للبحث في نظرية التقليد والمحاكات وكالآتي :-

المطلب الأول .

نظرية التفكك الاجتماعي .

يرى أصحاب هذه النظرية أن السبب المؤدي للإجرام هو ضعف ورخو وعدم استقرار العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم ، وقد ركزت هذه النظرية على العلاقة الاجتماعية المتينة تحافظ على القيم والعادات السامية السائدة في المجتمع ، ولا يمكن لأي عامل أن يقوى على زعزعة تلك العلامة متى مادام ابناء المجتمع على المحبة والسلام والوئام ، إلا أن هذه النظرية قد ركزت على عامل التفكك الاجتماعي بوصفه السبب المؤدي إلى الإجرام ، و أن البحث في مضمون هذه النظرية وموقف الفقه منها يقتضي تقسيم هذا المطلب إلى فرعين ، إذ سنخصص الفرع الأول لمضمون نظرية التفكك الاجتماعي ، وسنبين في الفرع الثاني موقف الفقه منها وكالآتي :-

الفرع الأول .

مضمون نظرية التفكك الاجتماعي .

أسس هذه النظرية العالم الامريكي ثورستن سيرين ، والتي استوحاها من واقع المجتمع الامريكي الذي عاصره ، فضلاً عن المجتمعات الاخرى التي عاصرها و تعرف إلى الظواهر الإجرامية السارية فيها على الرغم من أنه لم و يعيش فيها . وقد أجرى مقارنات ما بين المدن الريفية والمتحضرة وقد وجد بأن الجرائم تنخفض في الأولى وترتفع في الثانية ، ولهذا السبب أرجع الظاهرة الاجرامية إلى التفكك الاجتماعي الذي تشهده المدن المتحضرة ، وقد دعا إلى تقوية الروابط الاجتماعية كوسيلة فضلى للحد من الظاهرة الإجرامية ([1]) . و أن السبب وراء اختلاف احصائية الجرائم في الريف عن المدن يعود إلى :-

---

([1]) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

*أن الانسان الريفي يعيش حياة غيرة معقدة ،يرتبط بعشيرته بعلاقة نقية يغمرها العطف والحنان بعيدة عن المصالح والاجحاف من شأنها أن تولد عوامل الراحة والاستقرار، وهذه العوامل غير موجودة في المدن المتحضرة مما يتعرض الفرد للعزلة وعدم الاستقرار ، نظراً لأنه يعيش بعيداً عن عوامل الاطمئنان والاستقرار.

* لا يعيش الإنسان الريفي في ظل الظروف المادية التي من شأنها تصعيب الأمور ما تجعله مضطراً إلى ارتكاب الجريمة ، لأن الإنسان الريفي دائماً ما يجد أفراد عشرته بجنبه يساعدونه ويقفون معه عند مواجهته للصعاب فهونها عليه ، وهذا الأمر ما لا يجده الإنسان في المدن المتحضرة في أغلب الاحيان، مما يكوّن ذلك الأمر بداخل نفسه حقداً تجاه أفراد المجتمع لعدم قيامهم بمساعدته في فك الازمة عنه فيقوم بارتكاب الجريمة للنيل منهم من جهة وفك ضيقته من جهة أخرى .

* يتسم بالقناعة والرضى بما يملكه من أشياء بسيطة ، فيطمح إلى تحقيق رغباته من خلال ما يملكه من أشياء ومقومات ، فضلاً عن أن احتياجاته ابسط بكثير من الإنسان المتحضر فهو لا يحتاج إلى سيارة تنقله إلى مكان عمله لأن يسكن بالقرب من مكان عمله ، كما أن الإنسان الريفي لا يرغب بالذهاب إلى أماكن اللهو ، وشرب الخمر وغيرها من الأمور التي من شأنها تشجيع الانسان وتمكينه من ارتكاب الجرائم (١) فضلاً عن جرائم المخدرات والإدمان عليها ،فأن هذه الجرائم تكثر في المناطق المتحضرة وتقل في المناطق الريفية ، لأتساع تداولها وحيازتها وترويجها وبيعها في المدن نظراً لطبيعة الحياة المفتوحة التي يعيشها الأفراد في المدن ، نظراً لاختلاطهم السيء بذوي الاخلاق السيئة بخلاف الانسان الريفي الذي يحيط به بنو أعمامه واخواله مما يبعده ذلك عن الاختلاط السيء بالأشخاص السيئين الذي من شأنهم تولد وتنمية النوازع الإجرامية في مكامن نفسه وتشجيعه علفي الاقدام على الإجرام ، لا سيما أن لم يتمكن من تحقيق رغباته بصورة مشروعة ، فيقدم

---

(١) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٣-١٢٤ .

على الجريمة لتحقيق مبتغيات بطرق غير مشروعة .، لا سيما لا يرغب بعكس الإنسان المتمدن الذي يفتقد إلى هذه المميزات .

الفرع الثاني .

موقف الفقه من نظرية التفكك الاجتماعي .

امتازت نظرية التفكك الاجتماعي بكونها ألقت الضوء على أمرٍ بغاية الأهمية وهو عامل الترابط الاجتماعي والتضامن الذي من شأنه إبعاد الإنسان عن سلوك طريق الإجرامي فيما لو كان هناك أناس يهتمون بأمره يقدمون له المساعدة وقتما يتعرض لازمة من شأنها التضييق عليه ، والتي قد يقوم بسببها بمخالفة النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع الذي يقطن فيه . كما أنها تدعو إلى تربية الطفل وفقاً للتقاليد والقيم الاجتماعية الصحيحة حتى ينشأ محباً للخير ، بعيداً الشر يحمل في مكامن نفسه بذور الخير والاحسان . كما بينت هذه النظرية بأن السبب الكامن وراء السلوك الاجرامي هو الضمير الفاسد نتيجة للتفكك الاجتماعي والذي ينمو ويحيا بالترابط والتعاون والاخاء وعلى الرغم من مما امتازت به هذه النظرية من صحة بخصوص الضمير الانساني وما يؤدي إليه التفكك الاجتماعي إلا أنه وعلى الرغم بما تميزت به نظرية التفكك الاجتماعي إلا أنها قد تعرضت لمجموعة من الانتقادات وهي :-

* أكدت هذه النظرية على إن أفراد المجتمع المتحضر يتسمون بالتفكك الاجتماعي ، ويفتقدون لعنصر التعاون فيما بينهم ،ومع ذلك لم يرتكب الجريمة إلا البعض منهم .

* اختصت هذه النظرية بدراسة المجتمع الامريكي وما يختص به آنذاك عندما قام الالم سيلين بوضع اساسيات دراسته ، فاذا ما كانت هذه النظرية تأتلف والمجتمع الامريكي ، فإنها لا تأتلف والمجتمعات الأخرى التي يختلف نظامها عن النظام الرأسمالي المحض السائد في المجتمع الامريكي الذي يتسم أفراده بحب الذات والانانية ويبعد كل البعد عن الترابط الاجتماعي .

خلاصة القول :

يعد التفكك الاجتماعي سبباً من الأسباب التي قد تؤدي مباشرة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي ، لا سيما و أن الترابط الاجتماعي يسهم وبشكلٍ كبير في التصدي للمشاحنات والنزاعات الشخصية الناجمة عن الحقد والضغينة نتيجة الابتعاد والتخاصم ما بين أفراد المجتمع الواحد ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم نقاء الضمير الانساني ، فكلما كان ضمير الانسان حياً عامراً بذكر الله كلما كان بعيداً عن هاوية الاجرام

المطلب الثاني .
نظرية العوامل الاقتصادية

ركزت النظرية على العامل الاقتصادي باعتباره السبب المباشر للسلوك الاجرامي ، ولم تعر هذه النظرية أي اهتماماً للعوامل الأخرى المسببة للسلوك الاجرامي ، وهذا خلافاً للحقيقة ، لأن السلوك الإجرامي ما هو إلا عبارة عن التفاعلات الناتجة عن العوامل الداخلية والخارجية وبصرف النظر عن أي منهم الذي كان له الدور الأكبر أو الابرز في تحقق الجريمة ، وعليه نخصص هذا المطلب للبحث في مضمون نظرية العوامل الاقتصادية، و موقف الفقه منها في فرعين إذا نخصص **الفرع الأول** لمضمون النظرية ، **والفرع الثاني** لموقف الفقه منها ، كالآتي :-

الفرع الأول .
مضمون نظرية العوامل الاقتصادية .

يرى العلماء المؤسسين لهذه النظرية ومن أبرزهم العالم الهولندي وليم أدريان بونجيه (١٨٧٦- ١٩٤٠) ، بأن الجريمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الاقتصادي ، فأن ما يبرز في الوسط الاقتصادي من تغيرات وما يولده من فروقات ما بين الطبقات العليا المالكة لوسائل الانتاج و الطبقات الدنيا التي تمثل الطبقة العاملة ، إذ تعد تلك الفروقات سبباً في توليد الدوافع المؤدية إلى الإجرام .

*ووفقاً لهذه النظرية يعد العامل الاقتصادي هو السبب المباشر للسلوك الاجرامي ، وبالنسبة للعوامل الأخرى فإنها تؤدي دوراً ثانوياً في تفسير الظاهرة الإجرامية [١] .

وفي ضوء المفاهيم الرأسمالية السائدة في المجتمع الصناعي فأن أنصار المدرسة الاشتراكية يرون بأن العلاقات المتوترة تؤدي إلى خلق ثغرة بين أفراد المجتمع الواحد بسبب الظلم والمعاملة السيئة والامتهان الذي يوجهه أرباب العمل إلى العمال ، مما يؤدي ذلك إلى تقوية وترصين الاستعداد الإجرامي لديهم ، فيجعلهم مهيئين لارتكاب الجريمة لحظة توافر الظروف المناسبة لارتكابها ، وعليه فإن العلاقات المتوترة في ساحات العمل هي السبب الدافع لارتكاب الجرائم، وإن القانون برأيهم ما هو إلا وسيلة خصصت لحماية مصالح الطبقة البرجوازية ، كونه ينظم الاحكام الخاصة لحماية تلك المصالح من الاعتداءات الصادرة من طبقة العمال ضد العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تسيطر عليها وتحكمها الطبقة البرجوازية[٢] ، و يرى أصحاب المدرسة الاشتراكية بأن الحل الأمثل لحل النزاعات يكمن في إتباع النظام الاشتراكي الذي يتشارك فيه الجميع بالحقوق والواجبات ، كونه يحد من الجرائم التي يكون سببها التمييز بين طبقات المجتمع ،والتي تؤدي إلى إنشاء موجة من التنافر والتناحر بين الأفراد . وعليه فإن النظام الاشتراكي يقضي على تلك الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع الطبقي .

*ومن جهة أخرى فأن للتطور الاقتصادي دوراً في الإجرام ، فقد ميز الباحثين بين نوعية الاجرام في المجتمع الزراعي والمجتمع الاقتصادي وقد لاحظوا بأن المجتمع الزراعي تكثر فيه جرائم العنف كالقتل مثلاً ، أما المجتمع الصناعي فتكثر فيه جرائم النصب والاحتيال ، كما أن التطور الاقتصادي لا يؤثر على طبيعة المعيشة لوحدها و أنما يؤثر على طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع لاتساعها وتعقدها نظرا لزيادة عدد السكان في المدن الصناعية أكثر

---

(١) د. سليمان عبد المنعم ، علم الإجرام والجزاء ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .
(٢) د. سليمان عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

من المدن الزراعية وهذا بدوره يؤثر في حركة الإجرام ، كما أن للتحولات الاقتصادية أثر يتمثل برغبة المجرمين في الحصول على الربح بصورة أكثر ، كما أن للحروب والتقلبات الاقتصادية في الأسعار دوراً في الاجرام [1] نظرا لما يترتب عليها من تغيرات كارتفاع الاسعار أو نزولها ؛مما يؤثر ذلك سلباً على دخول الأفراد وعلى اعمالهم الاقتصادية ، ما يدفعهم ذلك اللجوء إلى ارتكاب جرائم السرقة ؛ لتأمين احتياجاتهم الضرورية ، كما هو الحال في الاضطراب الخاص بصرف العملات الورقية فعلى **سبيل المثال** أن زيادة أو انخفاض أجور صرف و تحويل الدولار قد يؤثر وبشكل كبير على أوضاع التجار ، مما تعرضهم تلك التقلبات إلى خسارة كبيرة ، وقد تدفع تلك الخسارة إلى ارتكاب جرائم السرقة أو الاحتيال وغيرها ، لتعويض الخسارة التي تعرضوا لها بسبب تغير الظروف الاقتصادية .

الفرع الثاني .

موقف الفقه من نظرية العوامل الاقتصادية .

تعرضت نظرية العامل الاقتصادي لعدة انتقادات لعل من أهمها [2] :-

١- اقتصرت هذه النظرية على بعض الجرائم التي يبتغي الجاني من ورائها الكسب على حساب الغير وبصورة غير مشروعة كجرائم الأموال ، ولم تلقي الضوء على الجرائم الاخرى التي تحقق للجاني مكاسب مالية كجرائم الاعتداء على الأشخاص للحصول على ما يمتلكونه أو يحوزونه من ممتلكات .

٢- أكدت هذه النظرية على أن حالة الفقر ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلوك الإجرامي لجميع المجرمين المتواجدين في المجتمع محل الدراسة ، وهذا الأمر نسبي ولا يمكن تعميمه على جميع المجرين ؛ كون أن أسباب الإجرام تختلف من شخص لأخر ، و بحسب حاجاتهم ورغباتهم ، ومن جهة

---

(1) د. علي محمد جعفر ، مرجع سابق ، ص ٨٧-٨٩ .

(2) د. محمد جبار شلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٦-١٣٩ .

أخرى لا يلجأ إلى ارتكاب الجريمة جميع الفقراء لتعويض حرمانهم أو ما يشعرون به من عوز . وقد أثبت العالم سذرلاند من خلال دراساته بأن الفقر لا يمثل السبب المباشر للسلوك الإجرامي ؛ لأن الجريمة قد يرتكبها أصحاب الطبقات العليا مستغلين بذلك ما يتمتعون به من امتيازات وما يمتلكونه من وسائل و أساليب توفرها لهم مكانتهم الاجتماعية ، فتساعدهم على تنفيذ مخططاتهم الإجرامية .

٣- يؤخذ على هذه النظرية ميولها إلى تعميم الحالات الفردية ، وهذا يتنافى مع التحليل الصحيح للسلوك الاجرامي ، و أن الآخذ بمفهوم هذه النظرية يوصل إلى نتيجة غير صحيحة وهي أن جميع المتضررين من النظام الرأسمالي يقدمون على ارتكاب الجريمة ، نظراً للارتباط الوثيق الذي يربط الجريمة بالعامل الاقتصادي .

المطلب الثالث
نظرية الصراع بين الثقافات

يقصد بالصراع التنازع الحاصل بين ثقافتين مختلفتين .و أن أول من بحث في دور الصراع بين الثقافات هما العالمان أدوين .هـ. سذرلاند و دونالد .ر. كريسي ، ويقسمان الصراع بين الثقافات إلى نوعين وهما الداخلي والخارجي إذ سنبين هذين القسمين في ثلاثة فروع ، سنخصص الفرع الأول للصراع الداخلي ، والفرع الثاني للصراع الخارجي ، و الفرع الثالث لموقف الفقه منها ، كالآتي :-

الفرع الأول .
الصراع الداخلي .

يتحقق هذا النوع من الصراع عندما يحدث تنازع بين المجموعات أو الطوائف المختلفة ؛التي تنتمي لمجتمع واحد ، نتيجة لتمسك كل مجموعة منها بعاداتها وديانتها وتقاليدها و أفكارها . ويطلق على تلك المجموعات أو الطوائف تسمية وهي التعدد الإثني ، أو ظاهرة التعددية الإثنية ، وعلى

الـرغم مـن اخـتلاف هـذه المجـاميع أو الطوائـف مـن حيـث الديانـة والمعتقـدات والعـادات والأفكـار ، إلا أنهـا تخضـع لنظـام سياسـي و اقتصـادي واحـد ، مـا يعني ذلـك أن التضـارب أو التنـازع أو الصـراع يتعلـق بالمبـادئ العرفيـة والدينيـة التي تتبعهـا كـل طائفـة أو مجموعـة على حـدى ، ولا يمـس ذلـك التضـارب الشـؤون السياسة والاقتصادية المشتركة بينها .

الفرع الثاني .
الصراع الخارجي .

ينشـأ هـذا الصـراع عـادة ؛عنـدما يكـون هنـاك تنـازع حاصـل بـين الثقافـات الخارجيـة والداخليـة [1]، أي أن يكـون هنـاك تضـارب ثقـافي ، ينشـأ نتيجـة لاخـتلاف الاطـراف المتنازعـة مـن حيـث الـدين الـذي تتبعـه أو الجـنس أو اللغـة أو العرق ، وغيرها من الاختلاف التي تسبب الصراع .

وعليـه ينشـأ هـذا الصـراع مـن تـداخل الثقافـات الخارجيـة ؛تـداخلاً مـن شـأنه أن يجعـل المبـادئ المختلـف عليهـا في احتـدام مسـتمر ، ويتحقـق هـذا التداخل في صورتين وهي :

١- **السـيطرة الأجنبيـة** : يـنجم الصـراع الثقـافي في هـذه الحالـة ، عنـدما يحـاول الاسـتعمار أو الاحـتلال الاجنبـي ، فـرض ثقافتـه علـى الدولـة المسـتعمرة أو المحتلـة ، لتسـييرها وفـق المنهـاج الـذي تتبعـه الـدول المسـيطرة ، ليسـهل عليهـا عملها في الدول المحتلة ، وتحقيق الهدف الذي تبتغيه من الاحتلال .

٢- **الهجـرة** : والتي تعني انتقـال الافـراد مـع مـا يحملونـه مـن تقاليـد ومعتقـدات إلى المنطقـة أو الدولـة التي هـاجروا إليهـا ، عـادة مـا يحـاول المهـاجرون في البدايـة الاحتفـاظ بنمـاذج السـلوكيات الخاصـة بهـم ، إلا أن هـذا الـتحفظ لا يـدوم أمـام الاخـتلاط والانـدماج فـي المجتمـع الـذي تختلـف نمـاذج السـلوكيات السـائدة فيـه عـن النمـاذج الموروثـة الخاصـة بالشـخص المهـاجر

---

(1) د. رؤوف عبيد ، مبادئ علم الإجرام ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، ص ١٩٧٢، ص ١٥٢.

، مما قد يدفهم ذلك الاختلاف إلى ارتكاب الجرائم جرّاء عدم قدرتهم على التوفيق ما بين الثقافة التي توارثوها والثقافة الجديدة المفروضة عليهم في البلد الذي هاجروا إليه ، وتختلف الهجرة الاختيارية عن التهجير القسري؛ كون أن الفرد في حالة التهجير قد أجبر على ترك بلده ،أو مكان سكناه .

الفرع الثالث .
موقف الفقه من نظرية الصراع بين الطبقات .

أن لهذه النظرية دوراً في تفسير الظاهرة الإجرامية ، على اعتبار أن الصراع يعد سبباً من الأسباب المحفزة للإجرام ، إلا أنه يعاب عليها من ناحية أنها ركزت على عامل الصراع بعده السبب الرئيس والمباشر لإجرام الأفراد ، مع أنه ليس السبب الوحيد لإجرام وإنما السلوك الإجرامي يرتكز على مجموعة من العوامل المؤدية إليه .

المطلب الرابع
نظرية التقليد أو المحاكاة

أسس هذه النظرية عالم الاجتماع الاستاذ تارد ، و تسمى نظرية الاستاذ تارد ، أو نظرية التأثير الاجتماعي ، وتعد واحدة من المدارس الاجتماعية الأوربية ،التي فسرت السلوك الإجرامي على أنه انعكاس للتأثير الاجتماعي . وعليه سنخصص هذا المطلب للبحث في مضمونها ، و مزاياها وعيوبها في فرعين ، إذ نخصص **الفرع الأول** لمضمونها ، **والفرع الثاني** لمزاياها وعيوبها وكالآتي :-

الفرع الأول .
مضمون نظرية التقليد أو المحاكاة .

تضمنت هذه النظرية تفسير السلوك الإجرامي ، وقد فسرته بأنه الحاصل الناتج عن تأثير المجتمع المحيط بالفرد ، فالمجرم يكتسب إجرامه من

الأفراد اللذين يعيشون معه بذات البيئة ،وبشكلٍ مستمر، فهو يقلد ما يقومون به من تصرفات ، نتيجة لتأثره بالأفكار التي يؤمن بها الأفراد اللذين يرونهم قدوة له .

فالسلوك الاجرامي حاله حال أي مهنة ، يكتسبها الفرد من خلال مخالطته ومعاشرته للأشخاص الذي يتصفون بالسلوكيات السيئة .

* إذ تعد هذه النظرية رداً مباشراً على النظرية الوضعية التي أسسها العالم لومبروز بقوله أن السلوك الإجرامي عاملاً ينتقل بالوراثة إلى المجرم .

الفرع الثاني .

موقف الفقه من نظرية التقليد أو المحاكاة .

تتميز هذه النظرية بأنها ركزت على التأثير الاجتماعي ودوره في تحفيز المجرم على ارتكاب السلوك الإجرامي ، لتأثره بسلوكيات الأفراد الذي يعيشون معه في بيئة اجتماعية واحدة ، فهو يحاكي ما تعلمه منهم من سلوكيات إجرامية ، والمحاكاة تعني اعادة السلوكيات الإجرامية تحت تأثير العوامل النفسية ، أي بمعنى أن المجرم قد تأثر نفسياً بحركات و أعمال وتصرفات الأفراد المخالطين له؛ فصار يقلدها تماماً مثلما هي ، لكونها تركت في نفسيته أثراً دفعه إلى تقليدها . ولهذه النظرية دوراً في الكشف عن التأثير الاجتماعي باعتباره العامل الدافع إلى السلوك الإجرامي . وعلى الرغم من دورها في الكشف عن العامل المذكور إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات وهي :-

١- فشلت هذه النظرية في تقديم الدليل العلمي الذي يثبت أن التأثير الاجتماعي هو العامل الدافع إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

٢- ركزت هذه النظرية على عامل التأثير الاجتماعي ، باعتباره السبب المباشر المؤدي للسلوك الإجرامي ، ولم تعطي للعوامل الأخرى أي أهمية في تفسيرها للسلوك الإجرامي. وعليه لا يمكن الاعتماد على تفسير هذه النظرية لكونه غير منطقي ، ويخالف الواقع .

المبحث الثالث

المذهب المختلط

تميز هذا المذهب عن المذاهب السابقة من حيث التركيز على جميع العوامل المشتركة في انتاج السلوك الإجرامي ، و أنه لم يعطي لأحد العوامل أهمية أكبر من العوامل الأخرى ، لأن يرى بأن جميع العوامل تكون بذات المرتبة من حيث تأثيرها على سلوكيات المجرم ، و إنها تشترك جميعاً في تحفيزه ودفعه على ارتكاب السلوك الإجرامي ، وتعد نظرية التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية ، التطبيق العملي لمضمون المذهب المختلط ، وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة بغاية الأهمية وهي أن الشريعة الإسلامية تعد الأسبق من غيرها اعتماد في التفسير التكاملي للسلوك الإجرامي ، وعليه سنخصص هذا المبحث للبحث في نظرية التفسير التكاملي للظاهرة الاجرامية ، ومن ثم سنبين موقف الشريعة الإسلامية من السلوك الإجرامي ، من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص **المطلب الأول** مخصصاً لنظرية التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية ، **المطلب الثاني** تفسير الشريعة الإسلامية ، وكالآتي :-

المطلب الأول .

نظرية التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية .

ركزت هذه الدراسة على إبراز دور العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة أي بمعنى إنها لم تفسير الظاهرة الإجرامية بالاعتماد على عامل دون غيره ، إذ تعد الجريمة محصلة ناتجة عن مجموعة من العوامل ؛التي يكمل بعضها الأخر ؛ فتشترك جميعها في التأثير على سلوك المجرم ؛فتدفعه إلى ارتكاب الجريمة . وعلى ذلك فأن العوامل الاجتماعية والعوامل الفردية تشترك معاً في تفسير الظاهرة الإجرامية .[1]

هناك نوعين من الصفات الجرمية ؛ النوع الأول الصفات التي تنشأ بالفطرة أو بالوراثة ؛خلال مرحلة تكون الجنين ، والنوع الثاني الصفات

([1]) أحمد محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

الإجرامية التي يكتسبها الفرد من البيئة المحيطة به ؛ نتيجة لاختلاطه بالمجرمين .

وبالنسبة للنوع الأول من الصفات ؛ وهي الصفات أو الخصائص الموروثة، فقد أثبتت الابحاث بأن هناك الكثير من الصفات والسمات والسلوكيات التي تتأثر وراثياً ؛ وهذا ما اثبته مشروع الجينوم البشري العالمي الذي انتهي عام ٢٠٠٣ ، و قد تم استحداث التقنيات الجزيئية ؛ لقراءة وتتبع الطفرات الجينية لتحديد الجينات المسيطرة على سمات الإنسان وصفاته ، لمعرفة مدى إمكانية اكساب أو توريث صفة ، أو مرض معين للجنين ، ففي حالة ما إذا كان لدى أحد الأبوين اضطراب فسينقل هذا الاضطراب إلى الجنين بنسبة ٥٠% . وهذا يعني أن للوراثة دوراً في جعل الطفل بعد ولادته مهيأ للإجرام لانتقال بعض الصفات أو الخصائص؛ التي تولد لديه أمكانيات وتوجهات معينة تسهل عليه ارتكاب الجريمة ؛في حالة اقترانها مع العوامل البيئة المحيطة بالفرد . كما أن الحياة القاسية التي يعيشها الفرد في مرحلة الطفولة لها أثر بالغ في نفسيته والتي قد تضعف لديه الشعور الاجتماعي ، فالبيئة والظروف مسؤولة عن نمو الشعور الاجتماعي في وجدان الطفل ، و أن تعرض الطفل للعقبات والمشاكل الكثيرة في حياته يؤدي إلى إفساد مشاعره الاجتماعية وتوقف نموها ، وعليه تعد العلاقة الودية بين الطفل والمجتمع أساس لنموه الاجتماعي [١] ، وكلما كان النمو الاجتماعي لدى الفرد قوياً ، فسيكون الشعور الاجتماعي لديه فعالاً وهذا الشعور يعصمه من الوقوع في هاوية الإجرام .

أما بالنسبة للنوع الثاني من الصفات ؛ وهي الصفات الإجرامية المكتسبة ؛ التي يكتسبها المجرم ؛ من المجرمين الذين يعيش معهم في بيئة واحدة ، عن طريق الاختلاط ، نظراً لتأثره نفسياً بسلوكياتهم الإجرامية . وعليه وفي ضوء ما تقدم ، فأنه من غير الممكن الاعتماد على أحد العوامل في تفسير السلوك الإجرامي، ومن دون الآخذ بنظر الاعتبار التأثير الذي تتركه العوامل الأخرى

---

(١) أحمد محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

على نفسية المجرمين وعلى سلوكياتهم . لأن الظاهرة الإجرامية تنتج من تأثير العامل الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو البايولوجي على سلوكيات المجرم ، فتدفعه جميعها أو البعض منها إلى ارتكاب الجريمة ، بحسب درجة التأثير لكل عامل ، فقد تقع الجريمة لأسباب اقتصادية كالفقر والبطالة ، وقد تقع الجريمة لأسباب اجتماعية ،كالجرائم الاخلاقية التي تقع من المجرم لأنه سيء الأخلاق ، وقد تقع الجريمة لأسباب ثقافية كجريمة السب أو القذف التي يرتكبها الشخص غير المثقف أو غير المتعلم ، وقد تقع الجريمة لأسباب بيولوجية كالجريمة التي يرتكبها مجنون أو مريض بالاضطراب النفسي المتأزم .

وقد أكد العلماء بأن العامل البايولوجي يورث الاستعداد للإجرام ، بمعنى أن الصفات الموروثة ليست هي السبب المباشر الدافع إلى الإجرام ، لأنها لا تؤثر على سلوكيات المجرم ، و إنما تجعله مهيأ للإجرام أو في حالة استعداد لارتكاب السلوك الإجرامي عند توافر العوامل المساعدة على تحفيزه ، أي بمعنى أن العامل البيولوجي يشترط توافر عوامل أخرى تؤدي إلى تحفيز المجرم على ارتكاب السلوك الإجرامي لكونه مستعداً للإجرام . لأن الوراثة لا تؤثر على سلوك المجرم بشكل مباشر ، و إنما تؤثر عليه بشكلٍ معنوي ، من حيث جعله في حالة من الاستعداد النفسي للإقبال على الجريمة ؛ والخوض في مجرياتها في حالة التقاء الاستعداد النفسي مع العوامل الأخرى المحفزة للإجرام .

المطلب الثاني

تفسير الشريعة الإسلامية

يعد القرآن الكريم هو المصدر الاساس الذي بين تكوين الانسان و غاية الله من خلقه ، وقد أكد القرآن كثيراً على عداوة الشيطان للإنسان ، و أن غايته الأساسية تكمن في اغوائه واغراقه في المعاصي. وقد بين القرآن الكريم غاية الشيطان في الآية الكريمة " **قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأغْوِيَنَّهُمْ**

أَجْمَعِينَ " [1]. وهنا يثار سؤال ، هل أن للشيطان دوراً في التأثير على سلوكيات المجرم وتحفيزه على ارتكاب السلوك الإجرامي .

الجواب : يؤثر الشيطان على كل شخص يكون وازع الايمان ضعيف عنده فللشيطان دوراً في التأثير على سلوكياته ويحفزه على الوقوع في المعاصي و الآثم ، وقد ورد في القرآن الكريم أدلة تؤكد على أن للإنسان دوراً في التأثير على سلوكيات الانسان ، منه هذه الأدلة مخالفة النبي أدم لأمر الله تعالى بعدم الاقتراب من الشجرة ؛ التي عمل الشيطان جاهداً بإغوائه ،حتى أكل النبي أدم منها، ما أدى إلى إخراج النبي أدم وزوجته عليهما السلام من الجنة . وكذلك إغواء الشيطان لقابيل على قتل أخيه هابيل فقتله ، متأثراً بإغواء الشيطان له ، بعدها أصبح نادماً لسوء فعلته .

وفي ضوء ما تقدم يتضح بأن الشريعة السمحاء أكدت على أن اغواء الشيطان يؤثر على سلوكيات الإنسان ، بالإضافة لذلك فأن السنة النبوية أكدت على العامل الاجتماعي ومدى تأثيره في الانسان استناداً لقول الرسول محمد صلى الله عليه و ألـه وسلم " كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " أي بمعنى أن المولود يولد بالفطرة فيقوم أبواه بتغيير فطرته ؛ عن طريق تعليمه وتربيته ؛ والتي أما تكون صالحة أو فاسدة ، فقد أكد الرسول محمد صلى الله عليه و ألـه وسلم على اختيار الزوجة الصالحة ذات الدين ، لأن لهذه الزوجة أثراً في تربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة صالحة استناداً لقول الرسول محمد صلى الله عليه و ألـه وسلم في قوله " تنكح المرأة لأربع: لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك " لا يوجد في الشريعة الإسلامية أي موقف بخصوص أثر العوامل البيولوجية الخارجية كشكل الجمجمة وحجمها وشكل الوجه والاطراف على سلوك الإنسان وتصرفاته .لأن الله عز وجل قد خلق الناس من نفس واحدة وهذا ما ورد بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ

([1]) سورة (ص) ، الآية (٨٢) .

وَاحِـدَةٍ..... " [1] . إلا أنــه بالإضــافة لــذلك فقــد أقــر القــرآن الحكــيم بــاختلاف الأفـراد في الطبـاع و التصـرفات بقولـه تعـالى " **قُــلْ كُــلٌّ يَعْمَــلُ عَلَــىٰ شَــاكِلَتِهِ فَــرَبُّكُمْ أَعْلَــمُ بِمَــنْ هُــوَ أَهْــدَىٰ سَــبِيلًا** [2]. بمعنى أن كل فـرد يعمـل بحسـب التركيبـة التي شـاكله الله بهـا ، والتي تحمـل الصـفات أو الطفـرات الوراثيـة التي انتقـل إليـه مـن أبويـه عبـر الجينـات المورثـة داخـل الكروموسـومات الذكريـة والانثويـة ، إذا أن لهـذه الصـفات دوراً في تحديـد طبـاع الأفـراد ، والتي تختلـف بـاختلاف الصـفات المورثـة ، وهنـاك فـوارق فرديـة فبعضـهم يتسـم بالـذكاء المفـرط ، والـبعض الأخـر يتسـم بالمواهـب وغيرهـا مـن الفروقـات التي يتميـز بهـا بعـض الأفـراد عـن الأفـراد الأخـرين . و هـذه الفروقـات لا تعني بـأن الوراثـة تنقـل الصـفات الإجراميـة إلى الأفـراد ، و أنمـا ينحصـر دورهـا في تحديـد تركيبتـه التي شـاكلها والتي نتجـت عـن الصـفات التي ورثهـا مـن والديـه على سـبيل المثـال يكـون الفـرد حـاد الطبـاع ، عبـوس ، وقاسـي القلـب ، ولا يكتـرث بمشـاعر الآخـرين كوالـده الـذي كـان يتسـم بهـذه الطبـاع السـلبية ، إلا أن طبعـه الحـاد وقسـوته وعـدم اكتراثـه بمشـاعر الآخـرين لا تعـد عامـل مـن العوامـل الدافعـة إلى ارتكـاب الجريمـة ، إلا أنهـا قـد تجعلـه مسـتعداً للجريمـة في حالـة إن تعـرض للعوامـل البيئة المحيطة به ، وكان لتلك العوامل أثراً عليه .

([1]) سورة النساء ، الآية (١) .

([2]) سورة الأسراء ، الآية (٨٤) .

د. نهرس الربيعي